التنمية بين العلوم الاجتماعية والوعي الاجتماعي

د. جميلة سالم مفتاح اللباد

الملخص

تتطلب عملية التنمية عوامل عديدة لإنجاحها ، فكثيراً ما فشلت دول وأنظمة في تحقيق التنمية بالشكل الأمثل نتيجة وجود عوامل سلبية في المجتمع تؤدي بالنهاية الى تبديد الجهود والأموال التي صرفت من أجل تحقيق التنمية الشاملة وبالتالي حصول حالة التأخر واستمرار التخلف الثقافي في أهمية تطوير وتنمية المجتمع والاقتصاد الوطني .

إن أثر ثقافة الشعوب والوعي الاجتماعي هو من العوامل المهمة في نجاح التخطيط التنموي ، فاستيعاب المواطن لأهمية التخطيط الإنمائي في مسيرة حصوله على الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية يمكنه من مد يد العون والعمل على التغلب على كثير من التقاليد والعادات والأعراف الخاطئة التي تشارك في تخلفه وفقره ،وسيعمل مع الدولة كشريك وهدف لإرادة التنمية ومصالحها.

إن من أولى خطوات البدء في عملية التنمية لأي بلد هو نشر ثقافة التنمية وعوائد نجاحها على المجتمع ، ربما بسبب حداثة أفكارها على بعض أفراد المجتمع أو بسبب تعارضها مع بعض المعتقدات والتقاليد السائدة فيه .

إن أهمية إقناع أفراد المجتمع وتثقيفهم بفائدة نجاح عملية التنمية وعوائدها الإيجابية لرفع مستويات معيشتهم واقتصاد بلدهم كفيل بالحصول على ردود فعل إيجابية مناصرة لعملية التنمية بكل أنواعها ، فهناك مثلاً بعض المفاهيم التي يجب على عملية الثقافة الإنمائية التصرف معها بحكمة فيتم تناولها لغرض إنجاح تطبيق العملية التنموية ومنها تعارض التنمية مع المعتقدات الدينية والقبلية ، فكثيراً ما تتعارض بعض الخطط التنموية مع المعتقدات الشعبية غير الواعية ، والتي تزن بعض الإصلاحات الحياتية في ميزان المعتقد والعادات ، والأمثلة كثيرة على ذلك ، مثل رفض سكان بعض المناطق الريفية إنشاء النوادي الثقافية ، أو عدم تشجيع أولادهم على التعليم المستمر ، بالإضافة الى عدم السماح للمرأة بالتعليم ، أو تحميلها مسؤولية مباشرة في العمل والإنتاج في المجال الزراعي أو الحرفي

لغرض تحسين ظروف المعيشة إضافة الى العمل المنزلي ، والوقوف بالضد من تحديد النسل ومساعدة الدولة في المحافظة على عدم الانفلات في النمو السكاني غير المتوافق مع الموارد الاقتصادية والكثير غير ذلك .

المقدمة

إن ما يشهده العالم اليوم من تقدم يعود إلى عدة عوامل متناسقة ومتساندة لعبت الحياة الاجتماعية دوراً كبيراً في تطوير تلك المجتمعات .

والعلوم الاجتماعية بكل فروعها ونظرياتها تعكس الواقع الاجتماعي في تلك المجتمعات وتضع تنبؤات للحالة التي ستكون عليها ، والمشاكل التي سوف تعترض حياة الناس فيها ، وكيفية التغلب عليها .

إلا أن العلوم الاجتماعية تطلع بقرب عن احتياجات ورغبات الأفراد في المجتمعات التي تحتاج إلى تنمية وخاصةً المجتمعات الريفية .

ولحدوث تنمية لابد من الأخذ بعين الاعتبار كل المناطق وجميع فئات المجتمع ، فالتنمية لا تتجزأ ، ولا يمكن أن تسمى تنمية مالم تحقق نوعاً من التغيير المقصود والمرغوب في المجتمع ، فكل تنمية تهدف إلى تغيير حالة الناس إلى الأفضل وتحقق لهم الرفاهية في حياتهم ، وتسعى إلى تغيير حالة المجتمع بكاملة .

إن دور المؤسسات الاجتماعية والأهلية والإقليمية والروابط الشبابية والتي تُفرز نتيجة لحاجات المجتمع الملحة ، بالإضافة إلى دور الشباب ودور المرأة في التنمية الشاملة ، وعلاقة كل هؤلاء بالتنمية الاجتماعية .

حيث إن افرازات المجتمع المتعددة والمتكررة من الخبرات والكوادر الفنية المؤهلة تجعله يطور نفسه حتى لو لم تكون هناك برامج تنمية مقصودة ، ولكن هذا التغير سيكون بطئ بشكل كبير وربما لا يسير في الاتجاه الصحيح ، ولذلك كان لزاماً على المجتمعات أن تعمد إلى التخطيط المنظم والخطط الطويلة الأجل التي من خلالها يمكن أن تحدث عمليات التنمية.

مشكلة البحث :

إن مشكلة التنمية في مجتمعاتنا العربية لم توجه في الاتجاه الصحيح ولم تستغل كما ينبغي ، ففقدت بذلك بريقها الذي كانت علية ، وذلك لإهمال جوانب مهمة لا تقوم التنمية إلا عن طريقها .

فالتنمية هي التي تهدف إلى تغيير وتحقيق الأفضل للإنسان واستبدال الوضع القائم بوضع جديد يتناسب مع التغيرات المتلاحقة ويحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد داخل مجتمعاتهم .

والمشكلة الأساسية والتي نحاول من خلال هذا البحث طرحها وإيجاد حلول نظرية لها هي، دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية ، و النهوض بعملية التنمية ، وعلى كل مسئول مخول بوضع أو التخطيط لسياسة التنمية مراعاة الأهمية العلمية والاجتماعية في النهوض بالمجتمع وتغيير الحالة التي يعيشها إلى الأفضل .

أهمية الموضوع :

إن أهمية العلوم الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية ودورها في التغيرات المتلاحقة في العالم اليوم ، ليست من قبيل المزايدة في العلم ، ولكنها أصبحت ضرورة ملحة ، فجميع برامج التنمية سواء البشرية أو الإنسانية أو التنمية المستقلة أو الشاملة أو المستديمة ، جميعها تنحى للجانب الاجتماعي في التعريف أكثر من أي جانب أخر ، والسبب في ذلك علاقتها بالبيئة الاجتماعية التي تمارس عليها عمليات التنمية .

فهي بمثابة الطريق والوسيلة التي يجب على المخطط لعملية التنمية أن يتبعها من أجل تحقيق الأفضل في عملية التنمية

تساؤلات الدراسة:

صيغت التساؤلات التالية :

1. ما هي التنمية الاجتماعية ؟ وما هي أبعادها ؟

2. ما هي الإجراءات التي اتخذت لتحقيق التنمية من خلال العلوم الاجتماعية وزيادة الوعي الاجتماعي ؟

الأهداف :

- تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية عموماً لكافة المواطنين.

. زيادة نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في القوى العاملة.

. تزايد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي مجالات الحياة العامة.

. تعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل و تنمية الثقافة الوطنية

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في المحاور الآتية:

1- تزايد الاهتمام العالمي والعربي بالتنمية الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي بكافة مستوياته وأشكاله.

2- أهمية إتباع سياسة تخطيطية جيدة من شأنها المحافظة على البنية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على الموارد الطبيعية والبيئية...على أن تبقى صالحة للأجيال القادمة.

المفاهيم الرئيسية للتنمية :

التنمية مفهوم تطور عبر مراحل وفترات زمنية معينة مثلت كلاً منها الحقبة التي ظهرت فيها ، كالتنمية البشرية والتنمية الإنسانية والتنمية الاقتصادية والمستقلة والشاملة والمستديمة ...الخ .

وكان مفهوم التنمية في بداية ظهوره يعني عند (شومبيتر) هي تغير غير متواصل وتلقائي في الوضع السكاني المستقر بهدف التعديل والحلول محل حالة التوازن الموجود مسبقاً إلى الأبد (محمد الفرجاني الحصن ، التنمية الاقتصادية في الدول النامية وتحديات العولمة ، ص 193).

فالتنمية عبارة عن تغير تلقائي يهدف إلى تغير الحالة السكانية من الثبات والجمود إلى حالة أخرى أكثر جدوى ، ورغم ذلك يهمل هذا التعريف التدقيق في ماهية التنمية ومن المستهدف بها والجدوى منها وكيف يمكن تطبيقها .

وسوف نعرج على بعض التعريفات الخاصة بكل شكل من أشكال التنمية وحسب تسلسلها التاريخي وبإيجاز .

التنمية البشرية :

ويقصد بها الارتقاء بالفكر التنموي في المجال الاقتصادي الضيق الذي ظل سائداً خلا العقود الماضية إلى مجال أوسع ، مجال الحياة البشرية بمختلف أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.(مصطفى العبدالله الكفري ، التنمية الشاملة والتنمية البشرية ، ص5).

وهذا المفهوم لا يعبر في الوقت الحاضر عن التنمية بمعناها الحقيقي أو لا يصل إلى أهداف التنمية الحقيقية المراد تحقيقها في المجتمعات وأصبحت الحاجة ملحة لتعريف التنمية بشكل جديد ويكون الإنسان طرف أساسي في عملية التنمية ، وهو ما حذا بالمفكرين والعلماء إلى تعريف التنمية الجديدة بالتنمية الإنسانية والتي ساعدت على الخطاب التنموي الحديث ، فالتنمية الإنسانية تؤكد على حرية الإبداع والتآلف ، بمعنى إن الإنسان لا يحتاج فقط إلى الأكل والشرب بل يحتاج للحرية والحقوق المدنية ، وهذا ما جعل التنمية تنتقل في مفهومها العام من التنمية الإنسانية إلى التنمية المستدامة والتي تعني كل الجهود الدولية التي تسعى إلى تلبية احتياجات الجيل الحاضر من استخدام الموارد الطبيعية والحصول على الخدمات الأساسية الصحية والتعليمية وفرص العمل ومحاربة الفقر والبطالة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الجيل القادم من هذه الموارد الطبيعية والحاجات الأساسية .

وتعالج التنمية المستديمة ثلاث أبعاد رئيسية :-

1-البعد الاقتصادي ، المتمثل في التنمية الاقتصادية .

2-البعد الاجتماعي ، المتمثل في التطور الاجتماعي .

3-البعد السياسي ، والمتمثل في (السلام والأمن والاستقرار) التي ترتكز عليها التنمية (واحترام حقوق الإنسان والقضاء على الصراعات) بما في ذلك حق التنمية إضافة إلى احترام التنوع الثقافي .

ولكن ما يعرف بالتنمية وهي موضوع دراستنا لهذا البحث تعني ((تلك العملية التي تشمل جميع أبعاد حياة الإنسان والمجتمع ، وتغطي مختلف المجالات والتخصصات (نصر محمد عارف ، مفهوم التنمية إعادة الاعتبار للإنسان ، ص 1).

ومهما يكن من أمر ومهما تعددت الصور لعملية التنمية ، فهي في الحقيقة تصب في قالب واحد وتركز على مخرجات عملية التنمية أكثر من تركيزها على مدخلاتها .

فالتنمية عملية شاملة لجميع نواحي الحياة ويشترك فيها كلاً من المواطن والدولة ، وبمشاركة المتخصصين في العلوم الاجتماعية ، لدفع عملية التنمية وتحسين المخرجات والتركيز على النوعية ، وتأهيل الأهالي لكي يكونوا قادرين على المساهمة في التنمية الشاملة واستيعابها .

المبحث الأول :الوعي الاجتماعي ودوره في عملية التنمية الشاملة :

إن هذا العالم ملئ بالتحديات إلا أنه عالم ملئ بالفرص في الوقت نفسه ويمكن مواجهة مثل هذه التحديات والإفادة من هذه الفرص من خلال الاهتمام بصير الإنسان وإعادة التفكير في العلاقة الجيدة بين الإنسان والثقافة ، فالثقافة تعتبر إلى حد كبير المسئول عن حالة الإنسان الراهنة وهي التي تحمل مفتاح مستقبل الإنسان هذا المستقبل الذي سوف يبدو مشوشاً أو مظلماً . أن لم تفهم بوضوح أبعاد التحدي.

وبهذا يكون الوعي الاجتماعي والفكري بشكل عام من أهم العوامل على الإطلاق في تحقيق التنمية الشاملة ، ويجب أن يتخطى مفهوم التنمية الشاملة كل الأبعاد الاقتصادية والتي كان ينظر إليها كأساس لعملية التنمية .

إن تنمية العقل الإنساني هو جزء من عملية التنمية ، فما دامت التنمية تُعني بجميع أبعاد الحياة ، فمعنى ذلك أنها عملية واعية وهي عملية موجهه وهي ذات استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تغيرات مقصودة في البناء السياسي والاجتماعي لتحقيق تزايد منظم في معدلات الأدوار المجتمعي ، وليست تقلبات عشوائية غير متصلة.

إن عملية التنمية الشاملة علاقات تؤكد عدالة توزيع ثمرات التنمية (عماد العلي ، الإدارة الاجتماعية الناجحة وعجز الإدارة السياسية ، ص 1) .

لحدوث تنمية يجب أن تشمل جميع مناحي الحياة وكل القرى والمناطق النائية والصحراوية ، لان تنمية العقل البشري وبث الوعي الاجتماعي عمل وطني ومقدس وهو يساهم في حل معضلة التنمية بشتى أشكاله وأنواعها .

إن عدم وعي الإنسان بأهمية دوره الاجتماعي في المجتمع يجعل من عملية التنمية أمراً في غالية الصعوبة ، فمشكلة معظم الدول النامية اليوم هو عدم الوعي الناتجة عن أسباب متعددة ، لعل أهمها تدني مستوى التعليم في تلك البلدان .

هنا تبرز الحاجة ملحة لأخصائيين اجتماعيين وفنيين تربويين لوضع سياسة اجتماعية معينة تمكنهم من خلق نوع من الوعي الاجتماعي لدى الناس ، بأهمية دوهم ومساهمتهم في عملية التنمية ,وتنمية واقعهم الاجتماعي المعاش . وأنه ليس بالا مكان تحقيق واقع اجتماعي أفضل في غياب الوعي الاجتماعي .

فالبيئة الاجتماعية لابد أن تفرز عقول ناضجة يمكنها استيعاب عملية التنمية الاجتماعية .

يعتبر منهج تنمية المجتمع المحلي من أكثر أساليب التنمية القومية استخداماً في مجتمعاتنا المحلية والتقليدية منها والمستحدثة ، وذلك بعد أن أضحى الاهتمام الفكري والعلمي بمثل هذه المجتمعات ضرورياً لحياة المجتمع الحديث كله (محمد سيد فهمي ، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة ، ص49).

الوعي الفكري لا يقصد به آلية الحديث واستخدام الآلة ، بل يقصد به النضج الانفعالي للمواطن وإحساسه بالمسؤولية تجاه وطنه وبيئته المحيطة به ، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية .

والتنمية المستديمة هي جزء من الوعي العالمي لمحيط الأرض الذي أضحى مهدد بخطر التلوث البيئي والاحتباس الحراري واستنزاف للمقدرات دون مراعاة لحاجات الجيل القادم.

كذلك الأمر بالنسبة للتنمية الشاملة ، ودور العلوم الإنسانية في التعريف بهذا النوع من التنمية ، ودور مؤسسات المجتمع الأهلية في حث الناس على الإحساس والقيام بما ينبغي عليهم فعله من أجل حدوث هذه التنمية ، كما أنه على مديري مشروعات التنمية أن يجعلوا المواطنين يتحسسون ثمار هذه التنمية التي هم جزء منها وألا يُحرموا من التمتع بعوائدها التي لولاهم ما كانت .

ويعتبر التخطيط لعملية التنمية من أهم الوسائل والتي توصف بوعي المخطط والمجتمع ، فللقيام بعملية التنمية لابد من مراعاة الجانب الاجتماعي للأفراد الذين يجري التخطيط لتغيير واقعهم المعيشي والا واجهت عملية التنمية بالرفض وقوبلت بالمقاومة من قِبل أفراد المجتمع المحلي .

المبحث الثاني :التنمية الشاملة وخطر العولمة :

العولمة وعصر المعلوماتية جعل دور الدولة القومية ينحصر في تنظيم عمل هذه المؤسسات والهيئات ، وإفساح المجال لها لوضع برامجها التنموية والتخطيط لعصر جديد من التنمية الشاملة .

لعل من الجدير بالذكر أن هذه المؤسسات والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية هي هيئات أهلية بمعنى أنها تعتمد على مجموعة من الأهالي والمهتمين والمتخصصين في مجال التنمية والمحافظة على البيئة الذين يقومون بالتخطيط لعملية التنمية الشاملة ، والتي تأخذ في حساباتها جميع شرائح المجتمع وحاجاته ورغباته .

مع ظهور القطاع الخاص ومساهمته في عملية التنمية ، لا يمكننا أن نهمل دور الدولة ، إلا أنه أصبح شريكاً منافساً وقوي للدولة .

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا ، هل يمكن أن نتحدث عن تنمية شاملة في ظل التغيرات الحالية التي يشهدها العالم اليوم ؟ أو أن مجال العولمة ترك فرصة للعلوم الاجتماعية أو غيرها كي تقول كلمتها في عملية التنمية ؟ أو أن تسير في مسارها الصحيح والذي سارت علية التنمية في الدول الغربية ؟ وحتى أن وجدت تلك الفرصة ايهما يملك التأثير الأقوى على المجتمع هل هي العلوم الاجتماعية أو الدولة أو كابوس العولمة بكل ما تحمله من تغيرات وتقلبات وسياسة فرض رأي الطرف الأقوى .

إن دور الدولة بدأ يتقلص بكل أشكاله وأبعاده ، وأخذت هيئات دولية تسلب الدولة حقها في تحقيق التنمية والتي تتوافق مع ثقافة أبناء البلد ورغباتهم ، وأحلت محلها تنمية برؤية جديدة تتفق وسياسة الغرب وثقافته ، وفي أغلب الأحيان لا تتفق مع ثقافة ورغبات وسياسة أبناء البلد ، ورغم ذلك فهم مجبرون على تقبلها .

إلا أنه يمكن القول أن العلوم الاجتماعية يمكن أن تكون منافساً قوياً للعولمة وتحل محلها ، في حال استخدمت من قِبل متخصصين في ذات المجال ، ويمكنهم إدارتها بشكل يتلاءم وطبيعة المجتمع وظروفه وأحواله ورغباته .

إن التنمية يجب أن تنبع من داخل المجتمع نفسه ، وهذا هو المنطق الذي يجب أن تستند عليه العلوم الاجتماعية ، وتتخذ من ثقافة المجتمع سنداً قوياً لدعم مخططاتها لدحر العولمة ، والمعادية ، والاستفادة مما يمكن الاستفادة منه من برامج وخطط تنموية ، فالدولة بتمسكها بالعلوم الاجتماعية ودمجها في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية ، يمكنها أن تمسك العصا من المنتصف وتلعب دورها بدعم تلك العلوم والاستفادة منها .

المبحث الثالث :دور المعلم في التنمية الشاملة :

دور المعلم والمعلمة يتجاوز قاعة الدرس والتدريس ((إن التعليم أمانة ملقاة على المعلمين والمعلمات وهو جدير بالفخر والاعتزاز حيث هي مسئولية بناء الإنسان من الناحية العقلية والسلوكية ، وإنه رسالة لا تنحصر في المدرسة وقاعات التدريس بل هي سمة لازمه يتميز بها المعلم والمعلمة في كل مكان وزمان (حمزة بوفهيد وآخرون ، رسالة المعلم والمعلمة في التنمية ، ص1) .

لعل ما هو مطلوب من المعلم اليوم يفوق احتماله إذا كان غير مؤهل ومعد الإعداد الجيد لتحمل المسئولية الملقاة على عاتقه, فهل المعلم اليوم قادر على تطوير القدرة الإبداعية والنقدية والتفكير ، ومساعدة طلابه على حل مشاكلهم والمشكلات البيئية التي تواجههم ، وأن يكونوا قادرين على تحمل أعباء الحياة بأنفسهم؟ إن غرس هذه المبادئ وغيرها من مفاهيم الدافعية والإنجاز وتحمل المسئولية والأخلاق الحسنة والمحافظة على البيئة والمساهمة في خطط التنمية الشاملة ، كلها مبادئ يجب تعليمها للطلاب .

من واجب المعلم أن يعلم تلاميذه كيف يتعلمون ،وذلك بتعليمهم المهارات الأساسية للتعليم ،وتدريبهم على ذلك ،ثم تشجيعهم على توظيف هذه المهارات في دراستهم الذاتية لبعض وحدات المناهج (زينب حبش ، التعليم في الظروف الصعبة ، ص 1).

يظهر دور المعلم بارزاً وجلياً في سلوك التلاميذ بعد تخطيهم مرحلة التعليم وانتقالهم إلى العمل في مجال الحياة العامة ، فإذا كان الإعداد قد أثمر عن شباب قادرين على حل مشاكلهم والانخراط في المجتمع بصورة سوية ، فبذلك يكون المعلم قد أدى رسالته في الحياة وقد ساهم في التنمية البشرية ، فمن بين المراحل المهمة في حياة الطالب والتي يكون فيها المعلم مسئول مسئولية مباشرة هي مرحلة التعليم الابتدائي.

إن الإيمان بأهمية المعلم وبدورة القيادي في العملية التربوية ، سواء كان هذا الدور على الصعيد الاجتماعي أو التربوي أو التعليمي ، يشكل أحد أهم المرتكزات الرئيسية التي تقوم عليها التربية الحديثة حيث أنه ركن وعنصر أساسي في الموقف التعليمي فالمعلم – كما يقول الدكتور الشيباني – ((عنصر حي قادر على التأثير والتأثر ببقية العناصر الأخرى ، وله الدور القيادي والتوجيهي في العملية التربوية .

فهو الذي يقود ويوجه العناصر في الموقف أو المجال التربوي ليجعلها في وضع تخدم معه العملية التربوية . ولهذا لا يمكن أن يصلح حال التعليم ولا الموقف التعليمي إلا إذا صلح حال المعلم ديناً وخلقاً وعلماً وثقافة وإعداد فنياً وتربوياً وشخصية (محمد هاشم فالوقي ، اتجاهات حديثة في التربية ، ص 150- 151) .

يعتبر اختيار المعلمين ذوي الخبرة والإعداد الجيد مهم في العملية التعليمية ، فطلاب اليوم هم بناة المستقبل فكل سلوك يأتي به المعلم أو كل فكر وثقافة متنوعة لابد أن تطبع في ذهن الطالب .

ولهذا كانت الضرورة لوجود المعلم الملم بمختلف أنواع المعارف ولو بشكل عام إلى جانب تخصصه الفعلي حتى يتسنى له زرع روح البحث والإبداع والمغامرة في نفوس الطلاب ، ويحثهم على تبني الواقع المعاش ومحاولة تطويره والرقي بمستوى الإنسان في بلادهم وتقديم أفضل الخدمات والمحافظة على مقدرات بلادهم والمساهمة في تحسينها.

ولذا كان لابد من وجود المعلم الذي يحترق ليعلم الآخرين ويساهم بشكل كبير في عملية تنمية الإنسان في المجتمع ، وهو يملك السلطة التي تخوله كي يكون مؤثراً في الآخرين ، وعلى مر العصور كان المعلم يحظى بالاحترام والاهتمام من جميع فئات المجتمع .

المبحث الرابع : دور الشباب في التنمية الشاملة :

الشباب هو عماد الأمة ومستقبلها ، وحامل تراثها ومقوي نهضتها ، فلا تنمية بدون قوة الشباب وإرادتهم ، ويلعب الشباب اليوم دوراً مهماً في عملية التنمية الشاملة وتتجمع أمام مخططي التنمية .. والمسئولين عنها أسباب جوهرية كي يعطوا جانباً غير قليل من اهتماماتهم للشباب في التنمية . ليس فقط لأن مرحلة الشباب العمرية هي أنسب المراحل السنية وأكثرها تقبلاً للتغيرات التي تنادي بها التنمية ليس فحسب لأن الشباب بتطلعاته المستقبلية هم جيش التنمية الرئيسي ، بل أيضاً لأن الشباب فئة كبيرة من المجتمع تتعدد مشاكله وتتنوع ولابد للتنمية كي تحقق صفة التكامل في أعمالها أن توجه اهتمامها إليهم وأن تسعى لإدماجهم في أنشطتها وأن توظف طاقتهم وحيويتهم في إنجاز أهدافها (محمد علاء الدين عبدالقادر ، دور الشباب في التنمية ، ص92) .

لتحقيق تنمية في المجتمع لابد من إقحام الشباب في برامج التوعية والتدريب ، فقدرات الشباب على خلق التنمية هي أقدر من إمكانيات غيرهم ، فشباب اليوم يمكن الاعتماد عليهم في تنمية المجتمعات المحلية والريفية و تحسين ظروف ساكنيها ، فالعلوم الاجتماعية تؤكد على استثمار طاقة الشباب في الأعمال الخيري والتطوعي ، وفي أعمال التوعية والإرشاد الزراعي وفي تعريف الناس بأحدث الطرق في تحقيق التنمية الشاملة ، و خلق فضاءات جديدة للعمل الشبابي ، كما أن الشباب يقع عليهم عبأ كبير في تحمل مسئولية الحفاظ على البيئة من التلوث ، وتوعية الناس إلى أخطار التلوث ، وأهمية المحافظة على البيئة .

لكن قبل هذا وذاك لابد من خلق الشباب المثقف ، والمحصن ضد أخطار العولمة والمدرب على كيفية تسخير مقدرات المجتمع لتحقيق التنمية.

دور الشباب في التنمية لابد أن يكون بارزاً بحيث يشمل كافة مناشط الحياة ، كالمشاركة في التوعية بدور الجمعيات الأهلية والأنشطة التي تقوم بها من أجل تنمية المجتمع ، كما أنه لابد أن يساهم في مجال البحوث الفنية وأن يقترح كل ما من شأنه المساهمة في التنمية الشاملة ، وفي المجال الصحي والاجتماعي والاقتصادي والعمراني ، وغيرها ... وفي عملية التنمية يجب أن نركز على فئة الشباب نظراً لان هذه الفئة هي التي تقبل التغيير بشكل سريع ، فيجب التركيز عليها وتوجيه التغير كلما أمكن توقع نتائج أفضل

المبحث الخامس : دور المرأة في التنمية الشاملة

تلعب المرأة اليوم دوراً مهماً في تنمية المجتمع ، فالمرأة نصف المجتمع ، وإذا لم تستثمر هذه الطاقة نكون قد عطلنا نصف طاقة المجتمع المفترضة .

لاشك إن للمرأة دور في العمل الاجتماعي ولها دور تنموي لا يستطيع أحد إنكاره ، فهي تعمل إما بشكل تنفيذي أو فكري أو تطوعي في برامج التنمية ، وفي الجمعيات العامة والأهلية التي لها دور مهم في تنمية الوعي الاجتماعي ونشر الإبداع الثقافي ، ولها مساهمات كبيرة في مجال الشؤون الاجتماعية في بلادنا وفي الكثير من دول العالم ، حيث

أضحت المرأة اليوم في شتى مجالات الحياة تسهم بدورها في تنمية المجتمع ونقل الموروث الثقافي للأجيال الجديدة .

من خلال مراكز الأسرة المنتجة أو مراكز تدريب المرأة يمكن الاستفادة من القوى العاملة النسائية ودمجها في المجتمع ، وكذلك ضرورة وجود أندية نسائية يمكن من خلالها نشر الوعي التنموي الاجتماعي الشامل ، وذلك في شكل برامج توعية ودورات تستفيد منها المنتسبات لتلك الأندية والدورات .

إن وعي المرأة بدورها وأهميته في عملية التنمية ، تزيد من إمكانية الوصول لمجتمع واعٍ وقادر على تأهيل أبناءه وإعدادهم الإعداد الجيد , فمن خلال الإعداد الجيد للأمهات ومنحهن الفرصة لكي يكن فاعلات في المجتمع ، يجعل إمكانية خلق تنمية شاملة في الوسط النسائي أمر غير مستحيل ، فلا يمكن الاعتماد على الرجال وحدهم في إحداث تلك التنمية .

إن العديد من الدراسات التي تمت في شمال أفريقيا و الدول العربية عن المرأة في المجتمعات المختلفة ، وضحت أن الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في هذه المجتمعات لاسيما الريفية لا تنال التقدير الكافي ولا يتوفر لها المعارف الإرشادية المطلوبة (عصام نور ، دور المرأة في تنمية المجتمع ،ص43).

كما لا يخفى على الكثير منا إن الاهتمام بالمرأة العاملة في المدينة هو أكثر بكثير من الاهتمام بالمرأة الريفية ، فمساهمة المرأة الريفية في عملية التنمية يكاد يكون معدوماً وذلك لقلة التعليم وتحكم العادات والتقاليد في أهالي الريف .

فيجب ألا نهمل دور المرأة في التنمية الشاملة وقدرتها على تحقيق إنجازات قد يعجز عنها الرجل خاصةً في جانب تربية الأبناء وإعدادهم الإعداد الجيد من أجل خوض معركة التنمية مستقبلاً .

الخاتمة :

أن العلوم الاجتماعية علوم ذات طبيعة خاصة وليست مجرد علوم تدرس من أجل التعليم فقط ، بل أنها علوم لها تأثير قوي وفعال في المجتمع ، وتعمل على تغيير الواقع

الاجتماعي الذي تقوم بدراسته وتحليل مضمونه وتعمل على تفهم الواقع المعاش للإنسان فيه .

إلا أننا نجد تجاهل ملحوظ من قِبل بعض المخططين وأصحاب القرار يتجاهلون تماماً دور العلوم الاجتماعية والوعي الاجتماعي أثناء العمل الجاد من أجل تحقيق تنمية شاملة ، رغم أنها تعمل ضمن إطار المجتمع وتتعامل مع الجماعات والأفراد والأسر داخل المجتمع .

ثم عن الانفصال القائم بين المؤسسات العاملة في المجتمع لا يتيح لها فرصة تحقيق الهدف المطلوب من عمليات التنمية ، كما أنه لا يجعل عملية التنمية تتبلور في صورتها الصحيحة ، وذلك لعدم وجود تكامل بين هذه الأجهزة والقطاعات .

وقد عالج البحث بعض هذه المظاهر وبينا كيف يمكن التغلب عليها وتفادي الوقوع في مثل هذه الأخطاء والتي تقتل عملية التنمية قبل ولادتها وقد توصل البحث الى بعض النتائج والتي من أهمها ما يلي :

نتائج البحث :

1- إن للعلوم الاجتماعية دوراً بارزاً في عملية التنمية الشاملة فهي لا تقتصر على تزويد المخططين للتنمية بالمعلومات والخبرات بل تتعداه إلى وضع البرامج والمقترحات والحلول ، ودفع عجلة التنمية الشاملة إلى الأمام .

2- اقتصار المخططين لعملية التنمية الشاملة على العمل الغير مدروس وعلى خلفيات واقتراحات شخصية ، لا يلعب فيها المجتمع دوراً بارزاً مما يضعف تلك الخطط ويعجل بفشلها .

3- للحصول على تنمية شاملة وحقيقية يجب ألا نهمل باقي شرائح المجتمع في تحقيق تلك التنمية ، كالشباب والمرأة والمؤسسات الأهلية ، فهي أساس عملية التنمية ، وليست التنمية مؤسس لها أو إنها جاءت نتيجة افرازات التنمية .

4- إن التنمية لابد أن تشمل كافة قطاعات المجتمع ومؤسساته ، فلا يمكن أن تقوم تنمية بدون تظافر الجهود داخل المجتمع ووضع ضوابط للحد من معوقات التنمية بشكل عام .

5- لتحقيق تنمية شاملة يجب على المخططين والمشتغلين بالتنمية اخذ حاجات الجيل القادم ومطالبة بعين الاعتبار عند تخطيطهم ودراساتهم .

توصيات البحث :

1- ضرورة وجود مراكز متخصصة تقوم بتدريب المخططين لبرامج التنمية الشاملة ويتوفر فيها كافة التخصصات من العلوم الاجتماعية التي لها علاقة بمواضيع التنمية.

2- قبل الشروع في عملية التنمية الشاملة يجب استشارة متخصصين في مجال العلوم الاجتماعية وغيرها من العلوم ذات العلاقة ، كما أنه يجب أن يكونوا ضمن طاقم التخطيط والتنفيذ .

3- يجب عدم إهمال أي قطاع من قطاعات المجتمع أثناء التخطيط للتنمية ، نظراً لعلاقتها الوثيقة ببعضها واعتماد كلاً منها على الآخر في التخطيط للتنمية ، حيث أن كل منها يكمل الآخر .

4- ضرورة الاهتمام بالمناطق الريفية وتنميتها كجزء من عمليات التنمية وذلك لوجود قوى اجتماعية معطلة ، يمكن الاستفادة منها في عمليات التنمية الشاملة .

5- يجب أن تكون خطط التنمية طويلة الأجل ومستمرة وتعدل حسب التغيرات المحلية والدولية ، ويجب الاستفادة من الأخطاء السابقة وتفاديها في المستقبل .

المراجع

1- عصام نور ، دور المرأة في تنمية المجتمع ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2002.

2- حمزة بوفهيد وآخرون ، رسالة المعلم والمعلمة في التنمية ، صحيفة اليوم ، 2006 .

3- زينب حبش ، التعليم في الظروف الصعبة ، 2003 .

4-عماد العلي ، الإدارة الاجتماعية الناجحة وعجز الإدارة السياسة .

5-محمد سيد فهمي ، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1999 .

6- محمد هاشم فالوقي ، اتجاهات حديثة في التربية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراته ، الطبعة الأولى ، 1987 .

6- محمد علاء الدين عبدالقادر ، دور الشباب في التنمية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1998 .

7-نصر محمد عارف ، مفهوم التنمية إعادة الاعتبار للإنسان ، 2004 .

89- محمد الفرجاني الحصن ، التنمية الاقتصادية في الدول النامية وتحديات العولمة ، مجلة دراسات ، العدد الثامن ، السنة الثالثة ، 2002 .